

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ يوليو ٢٠٠١

والى أن يتم تنفيذ مشروع «المحكمة الجنائية الدولية» التي وافقت عليها الأمم المتحدة، باعتبارها أول هيئة قضائية دولية لمحكمة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وعمليات الإبادة، فسوف يظل الأمر متروكاً لضغوط الدول الكبرى ومبادراتها الخاصة.. والمعروف أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل تعارضان قيام «المحكمة الجنائية الدولية»، كهيئة قضائية دائمة تابعة للأمم المتحدة.. خوفاً من أن يتعرض جنودها أو زعمائها للمحاكمة أمام هذه المحكمة.. وقد لاتتحج الجهود الدولية للتصديق على هذه المحكمة قبل عامين على الأقل.. ومن ثم فسوف يظل أمر ملاحقة مجرمي الحرب من أمثال شارون وميلوسفيتش وغيرهما مسألة إحتجاجية غير مقننة.

وقد وجهت قبل ذلك اتهامات لكيسنجر بأنه السبب الرئيسي وراء المذابح التي ارتكبت في كمبوديا وفيتنام عندما كان مستشاراً للأمن القومي في عهد نيكسون، وطالبت هيئات عديدة بمحاكمته. واعتبرته مسؤولاً عن الجرائم التي ارتكبها بينوشيه في شنلي. ولكن واقع الأمر هو أنه مادام تحريك عجلة العدالة سيبقى رهنا بمشينة أمريكا أو أي دولة كبرى، فسوف تظل عدالة مشبوهة وعرجاء، وهو ما يفسر السبب في أن يد العدالة قد لاتطول شارون مسدوداً تحت الحماية الأمريكية.

سلامة أحمد سلامة

من قريب

لماذا ليس شارون؟

هل مانشهده الآن من محاكمة ميلوسفيتش هو نوع من العدالة الانتقائية، التي تطبق بحسب الأهواء والمصالح العالمية التي تخدم الدول الكبرى.. أم أنها بداية لتطبيق العدالة العالمية على الجميع بدون تفرقة وبدون استثناء، يتساوى في ذلك ميلوسفيتش وشارون، وبينوشيه وكيسنجر، وحبري ومنجستو؟ لا أحد يتعاطف مع ميلوسفيتش، فالرجل سفاح محترف وطاغية مجرم قتل بدم بارد عدة الوف من الضحايا في مجازر لم تحف دماؤها بعد.. ولكن الطريقة التي تم بها «اختطافه» من قلب يوغوسلافيا إلى لاهاي، بواسطة طائرة حربية أطلنطية، ودون علم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقيادات الجيش وبرغم معارضة المحكمة الدستورية العليا، في ظروف غامضة، لتقديمه أمام محكمة لم تشكلها الأمم المتحدة ولكن جرى تشكيلها بواسطة مجلس الأمن عام ٩٣ كمحكمة سياسية ولمواجهة جرائم الإبادة في البلقان ورواندا مما يجعل شرعية المحكمة والمحاكمة مسألة فيها نظر. ويلقى دشا بارداً على الذين يتوقعون أن يواجه شارون نفس المصير.

ولو أمعنا النظر بالنسبة لحالة ميلوسفيتش، فسوف نجد أن سيادة الدولة - أي دولة - قد تصبح معرضة للانتهاك الخارجي، وأن ما أطلق عليه التدخل الإنساني لملاحقة مجرم متهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، قد يتحول إلى أداة سياسية في يد الدول القوية، يصعب التنبؤ بعواقبها وبالآخر حين يوضع أمر تنفيذ العدالة في يد قضاة أو مدعين بدون ضمانات قانونية، وبطريقة تنتهك فيها شرعية الحكومات وسيادتها الوطنية.